گوڤارا ئەکادیمی یا زانکویا نەوروز (المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز)، پ.١٢ ژ.٢، ٢٠٢٣
https://doi.org/10.25007/ajnu.v12n2a1364
حقوق الطبع والنشر ©2017. هذه مقالة الوصول اليها مفتوح موزعة تحت رخصة المشاع الابداعي النسبي – CC BY-NC-ND 4. 0، e-ISSN: 2520-789X

الدور الاجتماعي لرجال الأعمال في التنمية الاجتماعية

دراسة تحليلية نظرية

عدنان فريق شاهين، قسم الاجتماع ،كلية أداب، جامعة صلاح الدين، اربيل، أقليم كردستان، العراق

مخلص

حاولت الدراسة تسليط الضوء على الدور الاجتماعي لرجال الأعمال ، خاصة في ظل تزايد معدلات الفقر والبطالة والعشوائيات، ومن ثم أصبح الدور الاجتماعي لرجال الأعمال ضرورة تفرضها معطيات الواقع الاجتماعي الاقتصادي، كي يساهم رجال الأعمال في توفير الخدمات التعليمية، والرعاية الصحية، والتمكين من فرص التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، والتي يمكن أن تساعد في تخفيف الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.

وقد توصل الدراسة إلى مجموعة من النتائج ومن أهمها : بالرغم من كل الدعم المادي والمعنوي الذي تقدمه حكومة الإقليم، إلا انه يبقى دون مستوى المطلوب او الطموح لان الحكومة تمتلك الكثير من طرق واساليب الدعم والتشجيع دون أن يعني ذلك اطلاق حرية القطاع الخاص او افساح المجال امامه للاستغلال او الاحتكار ، وضعف اهتمام أغلبية رجال الاعمال بالجانب الاجتماعي، وانحسار اهتمامه بالجانب الاقتصادي فقط لكونه مصدر الربح الذي يمكن تحقيقه بسرعة. وقيام رجال الاعمال بالتنمية الاجتماعية تأتي لدوافع دينية في المقام الاول ويليه الدوافع السياسية الحزبية ومن ثم تاتي دوافع سمعة جيدة للمؤسسته وأيضاً نوعية الانشطة التي تقوم بها مؤسسات رجال الاعمال تنوعت بين رعاية الصحية في المقام الأول ، ثم تأتي رعاية أسر فقيرة وفي المقام الأخير تأتي دعم برامج مكافحة الفقر .

مفاتيح الكلمات: الدور، الدور الاجتماعي، رجال الأعمال ، التنمية الاجتماعية ، القطاع الخاص، الرأسمالية

1. مقدمة

تحاول الدراسة فهم ملامح الدور الاجتماعي الذي تمارسه رجال الأعمال، فعلى الرغم من أهمية هذا الدور، ومحاولة ترسيخه في أجندة أعمال رجال الأعمال، فإنه لا يوجد اهتمام علمي ملموس حول ماهية هذا الدور وتجلياته وآليات تشكله، مما يستدعي بذل الجهود لدراسة هذا الدور والوقوف على أبعاده وملامحه. فأغلب الدراسات الأمبريقية التي أجريت حول موضوع الدراسة لم تنشغل بتحليل الدور الاجتماعي لرجال الأعمال تحليلاً سوسيولوجياً متعمقاً، وإنما اكتفت بالإشارة إلى بعض ملامح هذا الدور والوقوف على تجلياته في ضوء مؤشرات كمية سطحية، وهذا ما يتجلى بوضوح من خلال عرض أدبيات موضوع الدراسة.

ولعل العديد من التغيرات والاحداث الدولية والإقليمية حدثت مؤخراً بأوجهها المختلفة كبروز الأحادية القطبية السياسية وتضخم التكتلات الاقتصادية، والتغيرات الجغرافية على الخريطة السياسية، وتضارب الأسواق الدولية، قد أدخلت العديد من الدول في سياسات إصلاحية اقتصادية سياسية اجتماعية تنموية الأهداف خلال السنوات الماضية، ساهمت في إعادة النظر في الأدوار للفاعلين في التنمية من خفض ورفع لأحدهاعلى الأخر أو بتحميل فاعل مسؤوليته الأساسية كاملة دون نقصان.

والمجتمع بشرائحه المتعددة وباتجاهه نحو التنمية المستدامة التي تكفل استمراريته. يفرز أدوارا محددة تلعبها الشرائح، ومن هذه الادوار الدور الذي يقوم به رجال الأعمال خاصة في دول العالم النامي في التنمية الاجتماعية بمعناها الواسع، ولا سيما وأن شريحة رجال الاعمال تبرز كأحد اهم شرائح المجتمع المدني فاعلية وتأثيرا في تكوينه وتنميته، من خلال آليات دور محدد تقوم به عبر مسيرتها التنموية وتسهم في توافقه مع المجتمع الدولي وما طرأ عليه من احداث ومستجدات ومتغيرات عالمية ومحلية، أحدثت فيه تغييرا ملموساً.

وفي مجتمع مثل مجتمع الكوردستاني ينبغي أن يكون العمل الاجتماعي أكبر وأشمل نظرا لشمولية طبيعة تعايش القوميات والمذاهب المختلفة في أقليم كوردستان العراق ومبدأ التكافل الاجتماعي. وفي مجتمع مثل مجتمعنا الكوردستاني تظهر الحاجة الماسة إلى خطة وطنية للعمل الاجتماعي، يتبناها الجميع الحكومة ممثلة في وزاراتها المعنية والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني والمواطن الفرد نفسه.

وما نراه من أعمال البر التي يتبناها أصحاب الأعمال كتقديم مساعدات مادية او دفع مصاريف العلاج أو ترميم مرات المدارس والمستشفيات في المدن والقرى أو غيرها إنما هي أعمال ليست غريبة على ثقافتنا الدينية والاجتماعية. وهذا لا يكفي ولا يتفق مع دور رجال الأعمال في وقتنا الحاضر بل بحاجة إلى إعادة النظر في تحقيق التنمية من خلال أشكال أخرى تعالج المشكلات التي تواجه المجتمع الكوردستاني .

2. مشكلة الدراسة

تزايد مؤخراً الجدل حول الدور الذي يلعبه رجال الأعمال في المجتمع عالمياً ومحلياً.

فالعديد من منظمات المجتمع المدني واتحادات العمال والحكومات وغيرهم يتطلعون إلى قيام رجال الأعمال بتقديم ليس فقط السلع والخدمات وفرص العمل، ولكن أيضاً القيام بالتنمية الاجتماعية، وتصحيح إخفاقات الحكومات، أو القيام بما لم تستطيع تلك الحكومات القيام به.

ومن هذا المنطلق يمكن القول: إنه على قدر تقدير رجال الأعمال ووعيهم بأهمية دورهم في المجتمع ومدى شعورهم بالمسؤولية الاجتماعية تجاه أفراده- ولا سيما الطبقات الفقيرة منه- يكون مستوى مشاركتهم في مشروعات الرعاية الاجتماعية التي تقيمها الحكومات، وكذلك المشروعات التنموية التي تستهدف تحقيق النمو والتقدم لهذا المجتمع. ومن ثم تتحدد إشكالية الدراسة في تساؤل رئيسي مؤداه : ما واقع طبيعة الدور الاجتماعي لرجال الأعمال في التنمية الاجتماعية ؟ وإلى أي مدى يهتم رجال الأعمال بالأدوار الاجتماعية؟

3. أهمية الدراسة

- لا تكسب هذه الدراسة أهميتها المجتمعية من دراسة مشكلة اجتماعية محددة، وإنما تكتسب تلك الأهمية من خلال إبراز ملامح الدور الاجتماعي لرجال الأعمال، والذي ربما يترتب على انحساره تداعيات اجتماعية خطيرة على الأمن الاجتماعي والاقتصادي، حيث يزداد المجتمع فقراً وبطالة وجهلاً، ومن ثم يبقى المجتمع دائماً في حالة من التوترات والصراعات. فلا شك أن ممارسة رجال الأعمال لادوارهم الاجتماعية يسهم بشكل أو بآخر في بناء "القدرة الذاتية" للمجتمعات، ويسهم في محاربة الفساد وتشجيع الصناعات الصغيرة، ومساعدة الشباب على إيجاد فرص عمل، والحفاظ على الصحة العامة، والمساهمة في الأعمال الخيرية التي تقوم بها المؤسسات الاجتماعية لرجال الأعمال.
- إن هذه الدراسة تحاول تسليط الضوء والتعمق في فهم الأدوار الاجتماعية لرجال الأعمال، خاصة مع استحواذ الدور السياسي لرجال الأعمال على الاهتمام الأكبر من الدور الاجتماعي، ولا سيما في السنوات الأخيرة اثناء حرب داعش وجائحة كورونا التي تعرض لها إقليم كوردستان إضافة إلى الوضع الاقتصادي، وما تسعى الدراسة التأكيد عليه أن يمارس رجال الأعمال أدواراً اجتماعية حقيقية تنعكس على نوعية حياة أفراد المجتمع الكوردستاني من منطق تنموي وليس منطقاً خيرياً ورعائياً.
- تحاول الدراسة تسليط الضوء على الدور الاجتماعي لرجال الأعمال ، خاصة في ظل تزايد معدلات الفقر والبطالة والعشوائيات، وفي ظل ضعف سياسات حكومية غير قادرة على تقديم حلول جذرية لمشكلاتنا، ومن ثم يصبح الدور الاجتماعي لرجال الأعمال ضرورة تفرضها معطيات الواقع الاجتماعي والاقتصادي، كي يساهم رجال الأعمال في توفير التعليم والرعاية الصحية والتمكين، وسبل العيش المستدامة، والتنمية المستدامة، والتي يمكن أن تساعد في تخفيف الفقر وتحقيق التنمية الشريكة.
- تمثل هذه الدراسة إضافة علمية إلى بحوث علم الاجتماع التنمية، حيث تتصدى الدراسة إلى موضوع يرتبط مباشرة بالمستقبل الاقتصادي والتنموي للمجتمع الكوردستاني، فنحن أحوج ما نكون الآن أكثر من أي وقت مضى، لأن يعي رجال الأعمال مسؤولياتهم الاجتماعية؛ لكي ينهضوا بالمجتمع، ورغم أن لدينا عدداً من رجال الأعمال بادروا بإنشاء مؤسسات اجتماعية قصدوا بها ذلك، فإنهم ما زالوا يركزون على الأعمال الخيرية دون المساهمة بقدر كاف في بناء القدرة الذاتية للمجتمع؛ لكي ينهض ويستمر في التنمية في هذا الوقت المهم من تاريخيه.

4. أهداف الدراسة

وتسعى هذه الدراسة في ضوء مشكلتها إلى تحقيق هدف رئيسي؛ وهو التعرف على طبيعة الدور الاجتماعي لرجال الأعمال في تنمية المجتمع .

5. منهجية الدراسة

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي والذي بواسطته تم إجراء أقسام الدراسة النظرية، ففي الإطار النظري، استند إلى مصادر مكتبية عديدة باللغات مختلفة منها الكتب العلمية والدراسات والبحوث والمقالات المنشورة في المجلات العلمية المحكمة وعلى مصادر الكترونية من مواقع موثوقة.

6. مفاهيم الدراسة

تحتل المفاهيم في البحوث العلمية عامة والسوسيولوجيا خاصة، أهمية علمية كبيرة لها تحمل معاني ودلالات توضح الإطار النظري والإجرائي للدراسة من الناحية السوسيولوجية على أعتبار ان هناك مفاهيم ترمز إلى أكثر من معنى، مما يترتب على الباحث تحديد المفاهيم المستخدمة في دراسته، تحديداً محكماً وعلمياً حتى يزيل الغموض امام القارئ ويوجه فهمه نحو فكرة معينة أو من مجمل ذلك سيتم تحديد وتوضيح للمعاني والدلالات الإجرائية للمفاهيم الأساسية للدراسة.

إن تحديد المفاهيم يفيد في اداء عدة وظائف هامة، منها ما ذكره"روبرت ميرتون" حيث يرى بأن المفاهيم تساعد على تحديد المعطيات التي تندرج تحت المفهوم، ومن ثم يساعد ذلك على التقليل من تدخل المعطيات الغريبة الخارجية عنه، والتي لا ينبغي أن تندرج تحته. كما يفيد تحديد المفهوم أو التوضيح التصوري، في تحديد المؤشرات التي يمكن ملاحظتها بالنسبة للمعطيات الاجتماعية التي يتم بها البحث الامبريقي (ليلة،1983: 39).

وترتكز دراستنا على ثلاثة مفاهيم أساسية هي: الدور الاجتماعي، التنمية الاجتماعية ورجال الاعمال سنحاول تحديدها فيما يلي :

1.6 الدور الاجتماعي The social role

لقد تعددت التعريفات حول مفهوم الدور، ولعل ذلك يرجع إلى انتشار استخدام هذا المفهوم في العديد من المجالات العلمية، حيث استخدم في علم النفس وعلم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي والانثروبولوجيا. فقد عرف "احمد زكي بدوي" الدور في معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية بأنه "السلوك المتوقع من الفرد في الجماعة والجانب الديناميي لمركز الفرد، فبينما يشير المركز إلى مكانة الفرد في الجماعة، فإن الدور يشير إلى نموذج السلوك الذي يتطلب المركز، ويتحدد سلوك الفرد في ضوء توقعاته وتوقعات الاخرين منه، وهذه التوقعات تتأثر بفهم الفرد والآخرين للحقوق والواجبات المرتبطة بمركزه الاجتماعي، وحدود الدور تتضمن تلك الأفعال التي تتقبلها الجماعة في ضوء مستويات السلوك في الثقافة السائدة، ويعتبر هذا التعريف من أهم التعريفات المقدمة للدور لأنه يشمل أهم العناصر التي يتضمنها هذا المفهوم (بدوي، 1993:395).

يقصد بمصطلح الدور بصفة عامة: النموذج الذي يتركز حول الحقوق والواجبات ويرتبط بوضع محدد للمكانة داخل جماعة أو موقف اجتماعي معين، ويتحدد دور الشخص في أي موقف- وفقاً لذلك– عن طريق مجموعة توقعات يعتنقها الآخرون، كما يعتنقها الشخص نفسه، فالدور هو سلوك يعكس متطلبات المكانة التي يشغلها الفرد، أي هو مجموعة توقعات تخص مكانة نسقية بنائية يشغلها الفرد.(عوض، 2015: 32)

ومن ذلك تعريف دائرة المعارف الدولية للعلوم الاجتماعية: والتي تناولت طبيعة المفهوم ومكوناته وأبعاده، حيث نظر إلى الدور على أنه مفهوم يستخدم لتفسير وتوضيح التوقعات السلوكية للفرد، والتي يمكن من خلالها بيان وضعه و مكانته، مع التركيز في إطار هذا التعريف على المظاهر الاجتماعية للدور، وخاصة من حيث بزوغ الدور وعلاقته بالفاعل، وبالمكانة، وبالإطار التنظيمي، وكذلك علاقته بالشخص نفسه.

ومن ثم النظر إلى الدور الاجتماعي باعتباره وسيلة تؤدي إلى التوازن في الحقوق والواجبات، حيث إن الوفاء بالدور الاجتماعي يرتبط بحقوق مسلم بها للطرف المنوط به القيام بهذا الدور، ومن ثم يصبح الدور الاجتماعي عبارة عن جهد إلزامي وملتزم يقوم به الأفراد انطلاقاً من المكانة الاجتماعية التي يحتلونها في المجتمع، بهدف الارتقاء بالواقع الاجتماعي في إطار سياسة اجتماعية أكثر شمولاً وتكاملاً (سعيد،2001:)، فهو تعبير عن التعاون القائم على الشعور بالمسؤولية الاجتماعية من أفراد المجتمع ومتطلباته وقياداته، نابعة من اتجاه اجتماعي ومبادئ ثقافية وأخلاقية، أي أنه يشير إلى وجود الأهداف الوجدانية للمشاركة لدى الأفراد وتحولها إلى أهداف معرفية لحل مشاكلهم المجتمعية، بالمشاركة في اتخاذ القرارات والتنفيذ والمتابعة والتقييم وذلك وفقاً للمكانة الاجتماعية التي يحتلها كل فرد في المجتمع.

عندما يشغل الأشخاص مناصب اجتماعية، يتحدد سلوكهم بشكل أساسي بما هو متوقع من هذا المنصب وليس من خلال خصائصهم الفردية- لذا فالادوار هي حزم من السمات والتوقعات المحددة اجتماعياً المرتبطة بالمواقع الاجتماعية. على سبيل المثال، يؤدي معلم مدرسة دور "المعلم" الذي معه بعض السلوكيات المتوقعة بغض النظر عن مشاعره الشخصية في أي وقت، وبالتالي من الممكن التعميم حول سلوك الدور المهني للمعلمين بغض النظر عن الخصائص الفردية للأشخاص الذين تشغل هذه المناصب. والدور مهم اجتماعياً لأنه يوضح كيف يتأثر النشاط الفردي اجتماعياً وبالتالي يتبع أنماطاً منتظمة (Nicholas,Hill and Turner,1994:360).

كما عرفها رالف لينتون (Ralf Linton) الدور بأنه مجموعة النماذج الاجتماعية المرتبطة بمكانة معينة، ويحتوي على مواقف وقيم وسلوكيات محددة من طرف المجتمع لكل فرد يشغل مكانة اجتماعية. وعلية فلينتون يركز على الحقوق والواجبات، أي على التوقعات المعيارية المرتبطة بالأوضاع السائدة ضمن هيكل اجتماعي أو نظام اجتماعي، بحيث يرى أن الوضع الاجتماعي هو مجموعة الحقوق والواجبات. أما تعريف تالكوت بارسونز يمثل الدور قطاعا من النسق التوجيهي الكامل للفرد ومكانته، فهو منظم حول التوقعات المرتبطة بالمستوى التفاعلي، ومندمج في مجموعة

خاصة من المعايير والقيم التي تحكم التفاعل مع الدور أو أدوار، تشكل مجموعة من التفاعلات والسلوكيات المتكاملة (جانفي، 2018: 774).

وأيضاً يعرف الدور الاجتماعي بأنه " الدلالة الوظيفية للفرد في الجماعة" أو الشخصية كما تكشف عن نفسها نمط معين من الشكوك نحو الجماعة ويرى البعض ضرورة التفرقة بين مجموع الخدمات التي يضطلع بها الدور في الجماعة وما يقوم وراء هذا الدور من دوافع معينة لدى صاحب الخدمات التي يضطلع بها الدور في الجماعة وما يقوم وراء هذ الدور من دوافع معينة لدى صاحب هذا الدور والمهم من وجهة نظر الجماعة هو مجموعة الخدمات والمهم من وجهة نظره الحوافز وكيف يجد إرضائها من خلال دوره، بالإضافة إلى كون أن الفرد في الجماعة يعتمد على أدوار جميع الأفراد الآخرين فيها بحيث يتغير تبعا لحدوث أي تغير فيها(فاطمة، 2015 ،68).

وايضاً يعرف البعض الاخر الدور الاجتماعي بأنه" السلوك المتوقع من الفرد في الجماعة، وهو الجانب الحيوي الذي يجمع إلى جانب العناصر الفيزيقية المكان الذي يوجد فيه الشخص واثاثه وترتيب هذه الاثاث واوضاعه"(بدوى،2009: 369).

كما أن هناك من يعرف الدور في علم الاجتماع بأنه" ما يتوقعه المجتمع من فرد يشغل مركزاً معيناً في مجموعة ما، وفي حال اتباع الفرد لسلوكيات متوافقة مع المتوقع منه وفقاً لمركزه فإنه يكون للمركز دوره في تشكيل سلوك الفرد (السحاتي، 2017 :9).

أما تعريف (Theodorson) والذي يؤكد علي جانب التوقعات في التعريف فيرى أن: "الدور هو نموذج للسلوك مبني علي حقوق وواجبات معينة ويرتبط بمركز معين داخل نطاق جماعة أو موقف اجتماعي، ويتحدد هذا الدور بمجموعة التوقعات من جانب الآخرين ومن جانب الشخص نفسه عن سلوكه"( ) .Theodorson,1969:452

ويعرف ايضاً الدور "هو مجموعة القيم والمعايير التي تحدد السلوك المنتظر من شخص معين. استناداً إلى سماته الشخصية، وخصائصه الفردية". أو هو مجموعة الأفعال التي يقوم بها الأفراد بشكل يتوافق مع البناء الاجتماعي(سلامة،2007:). والدور الاجتماعي هو ما نتوقعه من الفرد الذي يشغل مركزاً أو وضعاً معيناً في الجماعة (أب او أبن، مدرس أو تلميذ، رئيس أو مرؤوس ....الخ)(عويضة، 1996:111). ويتلقن الأفراد أدوارهم الاجتماعية وسبل أدائها وتنفيذها من خلال التنشئة الاجتماعية (جيدنز، 2005: 89).

وبناءً على ما سبق يمكن أن نعرف الدور الاجتماعي إجرائياً بأنه "ذلك النشاط الخيري والتطوعي وليس إلزامي من قبل رجال الأعمال في إطار مؤسسي.

2.6 التنمية الاجتماعية Social development:

يطرح الكثير من الدارسين في حقل علم الاجتماع بالخصوص السؤال المتمثل في هل مفهوم التنمية الاجتماعية مستحدث حقاً في الفكر الاجتماعي؟ ويجيب :أرنست وايت"E.WITT"، على هذا التساؤل بالنفي مؤكداً على أن مفهوم التنمية الاجتماعية ليس جديداً ولكن ماهو جديد هو محاولة تطبيق هذا المفهوم في علاج بعض المشكلات التي تواجهها المجتمعات النامية.

وهذا مانجده لدى باتن "BATTEN" الذي يؤكد على أن الحداثة لا تكمن في المفهوم في حد ذاته وإنما في تزايد الإهتمام به وبالمبادرة التي يرتكز عليها، وبالرغم من ظهور مصطلحات عديدة أقدم من مصطلح تنمية المجتمع(التنمية الأجتماعية)،مثل التربية الأساسية، والإرشاد الزراعي، والإصلاح الريفي، والتربية الاجتماعية وتنظيم المجتمع، يبقى هذا المصطلح الأخير الأقرب إلى مفهوم التنمية الاجتماعية لدى الكثير من الدراسين حيث أننا نجد " ساندرز" يذهب إلى أن هناك ميلاً لاستبدال مصطلح تنظيم المجتمع في الدراسات الامريكية بمصطلح تنمية المجتمع(السمالوطي،1981: 116-117).

لهذا يعرف بأنه "الجهود التي تبذل لإحداث سلسلة من التغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع وذلك بزيادة قدرة أفراده على استغلال الطاقة المتاحة إلى أقصى حد ممكن لتحقيق أكبر قدر من الحرية والرفاهية لهؤلاء الأفراد بأسرع من معدل النمو الطبيعي"(بدوي:384).

وكذلك فقد صاغ العلماء العديد من التعريفات لمفهوم التنمية الاجتماعية، فمثلاً نجد المفكرين الرأسماليين يسلمون صراحة بأن الدول النامية توجد حالياً في مرحلة من مراحل النمو مختلفة عن تلك التي بلغتها الدول الصناعية المتقدمة، ويسلمون بفكرة النمو التدريجي المستمر؛ ولذا يعرفون التنمية الاجتماعية بأنها إشباع الحاجات الاجتماعية للإنسان عن طريق إصدار التشريعات ووضع البرامج الاجتماعية التي تقوم بتنفيذها الهيئات الحكومية والأهلية.

أما النظرة الاشتراكية، فلا ترى في التنمية الاجتماعية مجرد برامج للرعاية الاجتماعية تحقق عن طريق التشريعات الحكو مية، وإنما تنظر إليها على أنها "عملية تغير اجتماعي موجه تهدف إلى أحداث تغيير جذري في مكونات البناء الاجتماعي في البلاد المتخلفة؛ حيث إنها لا تصلح لمواجهة الأبعاد المتغيرة لعلاقات المجتمع الجديد

الذي يراد الوصول اليه. وترى أن ذلك التغير لن يتم إلا عن طريق ثورة حتمية تقضي على البناء الاجتماعي القديم، وتقيم بناء جديداً تنبثق عنه علاقات جديدة وقيم مستحدثة"(التابعي، 1991: 36 -37).

كما اختلف المفكرون الاجتماعيون فيما بينهم حول مفهوم التنمية الاجتماعية، فاستخدم هذا المفهوم بمعان متعددة عند علماء السياسة والاقتصاد ورجال الدين. كما اختلف بعضهم في تحديد الاتجاهات التي يمكن من خلالها فهم التنمية؛ فيذهب الدكتور (عبدالباسط حسن) إلى أن النظرة التحليلية الدقيقة لمختلف التعريفات، توقفنا على اتجاهات ثلاثة في التعريف بالتنمية الاجتماعية: الاتجاه الأول ويرى أصحابه أن اصطلاح التنمية الاجتماعية مرادف لاصطلاح الرعاية الاجتماعية بالمعنى الضيق لمفهوم الرعاية الذي لا يمثل إلا جانباً واحداً من الرعاية الاجتماعية التي تقدمها الدولة للمواطنين.

أما الاتجاه الثاني فيطلق أصحابه :"التنمية الاجتماعية" على الخدمات الاجتماعية التي تقوم في مجالات التعليم والصحة والإسكان والتدريب والمهني وتنمية المجتمعات المحلية. بينما يرى أصحاب الاتجاه الثالث أن التنمية الاجتماعية عبارة عن عمليات تغيير اجتماعي ووظائفه بغرض إشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد. وهذا الاتجاه في التعريف بالتنمية الاجتماعية هو الذي يتجه إليه الدكتور عبدالباسط ونأخذ به، حيث يشير إلى أن التنمية الاجتماعية ليست مجرد تقديم الخدمات، وإنما تشتمل على عنصرين أساسيين: أحدهما تغيير الأوضاع الاجتماعية القديمة التي لم تعد تساير روح العصر، والاخر إقامة بناء اجتماعي تنبثق عنه علاقات جديدة وقيم مستحدثة، ويسمح للأفراد بتحقيق أكبر قدر من إشباع المطالب والحاجات (حسن، 1977: 93-94).

أو كما يعرفها البعض "بأنها الجهود التي ترمي إلى إحداث سلسلة من التغيرات: الوظيفية والهيكلية، اللازمة لنمو المجتمع؛ وذلك بزيادة قدرة أبنائه على استغلال الطاقة المتاحة، إلى اقصى حد ممكن، ليحققوا أكبر قدر من الحرية والرفاهية ، يتخطى معدل النمو الطبيعي(زايد، 1986: 67).

ونجد في نفس الوقت من يربط مفهوم تنمية المجتمع بالمجتمع المحلي، باعتبارها لا تخرج عن نطاق المجتمع المحلي، ونجد في هذا الإطار الباحث" أرثر ونهام" عام 1970 حيث يشير إلى تنمية المجتمع المحلي بأنه تلك الجهود التي يبذلها المواطنون لتحسين أوضاع مجتمعاتهم المحلية بجانب زيادة طاقة الاهالى على مشاركة والحكم الذاتي وتكامل الجهود ارتباطا بشؤون المجتمع المحلي (السعيد،2005: 56) .

ويشير مصطلح " التنمية الاجتماعية غلى العديد من العمليات غير الاقتصادية وحصيلة التنمية، بما في ذلك على سبيل المثال : تقليل الصعف، الرفاهية، والتحرر من العنف ويهتم بشكل أساسي على حقوق الإنسان وعلاقات القوة الرسمية وغير الرسمية وبناء قدر أكبر من المساواة بين الأفراد والجماعات داخل المجتمع (Browne, E. & Millington, K. A.,2015,p2)

وتطبيقاً على موضوع دراستنا يمكن أن نعرف التنمية الاجتماعية بأنها الروابط والعلاقات التي يقوم عليها المجتمع والعمل على تنمية هذه الروابط، و رفع مستوى الخدمات التي تؤدي إلى تامين احتياجات الفرد ورغباته، والعمل على زيادة قدرته في فهم مشاكله، وانخراطه مع أفراد المجتمع الذي يعيش فيه، للوصول إلى حياة افضل بتحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع من الجانب المعنوي والمادي.

3.6 رجال الأعمال Businessmen :

تذكر الموسوعة البريطانية أن مصطلح رجل الأعمال نشأ في أوروبا حديثاً، وبخاصة مع ظهور إشكالية المصنع الغربي ذي الخدمات القليلة، والمنتج الكثير؛ الامر الذي أدى إلى ظهور الحركة الاستعمارية، واتساع نطاق بعض التجار الذين رفضوا تسمية أنفسهم بالتجار؛ حيث تشير دلالة هذه التسمية إلى محدودية النشاط والثروة.

ومن هنا بدأ هذا المصطلح في التداول تعبيراً عن فئة كبار الأغنياء، وتميزاً لهم عن ذوى الثروات القليلة والمتوسطة، ولم يخل هذا المصطلح من دلالات سلبية ناجمة عن ممارسات غير أخلاقية أو غير قانونية. رجال الاعمال في أي مجتمع هم القوة الدافعة نحو الغايات الاقتصادية التي يسعى النظام السياسي لتحقيقها، وذلك بحكم التوجه الاقتصادي العام نحو اقتصاد السوق، وتشجيع الدولة لرأس المال الخاص، والاستثمار الأجنبي (احمد، 2000: 14-15).

وقد تعددت التعريفات التي تناولت رجال الأعمال، واختلفت تصنيفات البعض لهم، فمنهم من يراهم طبقة، ومنهم من يراهم جماعة، سواء جماعات ضغط أو مصالح، والبعض الآخر يصنفهم على أنهم فئة أو شريحة من فئات المجتمع العليا.

لا شك أن جماعات رجال الأعمال إحدى الجماعات الموجودة في أي مجتمع حديث. ومن ثم تصنف جماعات رجال الأعمال باعتبارها إحدى جماعات الضغط على صانعي القرار، لاتخاذ قرارات تتسق مع مصالحهم، أو لمنع صدور القرارات ذات الاثار السلبية على انشطتهم.

وفي نفس الوقت، تعتبر جمعيات رجال الأعمال إحدى منظمات ما اصطلح على تسميته المجتمع المدني... على أساس أنها جمعيات إرادية غير حكومية تعبر عن مصالح إحدى فئات المجتمع التي تجمعها رابطة مشتركة، وهي تقف وسطاً بين كل من أعضائها من ناحية، والحكومة من الناحية الأخرى (بدران ،2012: 13).

ويعرف رجال الأعمال بأنهم : من يديرون مشروعاتهم الخاصة بكفاءة علمية ومقدرة مالية، وتمثل إسهاماتهم إضافة إلى الاقتصاد القومي. أما التعريف الأكثر استخداماً في الدراسات التي عنيت بدارسة رجال الأعمال، فيرى أن مفهوم رجل الأعمال يتسع في بعض الأحيان ليشمل كل من يمارس نشاطاً تجارياً أو صناعياً أو يملكه، يعتمد فيه على رأسماله الخاص، ويضيق في أحوال أخرى؛ حيث يقتصر على الفئة العليا من أصحاب النشاطات السابقة ، وبالتالي فإن المفهوم يربط بين رأس المال الخاص وممارسة نشاط تجاري أو صناعي ، وبين إمكانية التأثير على صناعة القرار في المجتمع ، اعتماداً على النفوذ الاقتصادي والسياسي (العشري، 2005 : 154-155).

وعرف العالم الاقتصادي النمساوي "جوزيف شومبيتر" الرائد الأعمال بأنه المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي، لأنه هو الذي يستطيع خلق مشروع جديد ويطور سلعة معينة أو يفتح منفذاً تصديري أو تسويقياً جديداً وهو الذي يحول دون دخول الاقتصاد الكلي في دوامة الجمود والانكماش، ووصفه أيضا بأنه شخص تحركه الحاجة لإنجاز شيء ورغبة شديدة في إضافة شيء للحياة (خربوطي،2018: 7) .

وأيضا يعرف رجل الأعمال هو الذي يتمتع بصفات أخذ المبادرة وينظم الآليات والمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية. وكذلك القبول بالفشل والمخاطرة، ولديه القدرة على طلب الموارد والعاملين والمعدات وباقي الأصول ويجعل منها شيئاً ذا قيمة، وكذلك يتمتع بالمهارات والخصائص سواء الإدارية والاجتماعية والنفسية التي تمكنه من ذلك (السكارنة، 2008 :19).

وكذلك هناك من يرى رجال الأعمال بأنهم: أصحاب المشروعات والشركات والمصانع بالقطاع الخاص، ويمثلهم عدد من التنظيمات والاتحاديات التي تضم الشرائح العليا في مجالات الصناعة والتجارة والتوكيلات، وفي قطاعي الأعمال والبنوك، ويقوم بعضها على العضوية الإجبارية ويخضع لسيطرة الدولة، ويتمتع البعض الآخر بالاستقلال والعضوية الاختيارية(عبدالفتاح، 2003: 7).

وفي التعريف آخر لرجل الأعمال يشير إلى منطقة المركز العصبي، وهو رجل الأعمال النزيه ودوره في حركة الحياة المركزية في الدولة، حيث يصبح بمكوناته المالية والإدارية والأخلاقية من أهم الناطق في دوائر المركز العصبي من حيث آليته وهو الذي يكتسب الوعي بضرورة العمل في مجتمع يسعى إلى التغيير وليس العمل من أجل تطوير ثروته وأنشطته الكثيرة(عبدالغني، 2004: 10)

أما في هذه الدراسة فيعرف رجال الأعمال إجرائياً "هو الشخص الذي يتملك رأس مال ويدير مؤسسة أو مجموعة شركات سواء كانت تجارية أو زراعية او صناعية في سبيل جني الأرباح وزيادتها فقط لمصلحته ولا يهمه مصلحة المجتمع ومشكلاتهم على الأغلب .

4.6 الرأسمالية Capitalism

النظام الاقتصادي الرأسمالي هو ذلك النظام الذي يقوم على الملكية الفردية لعناصر الإنتاج، والحرية الاقتصادية في إدارة، وتسيير، وممارسة النشاط الاقتصادي من خلال جهاز الثمن أو قوى السوق، فهو نظام اقتصادي ذو فلسفة اجتماعية وسياسية، يقوم على أساس تنمية الملكية الفردية، والمحافظة عليها، متوسعاً في مفهوم الحرية. وقد ظهر الرأسمالية على يد"آدم سميث"الذي أسس المدرسة التقليدية الكلاسيكية، ووضع أصول المذهب الرأسمالي في كتابه (ثروة الأمم) الذي نشره عام 1776م (دوابه، 2010 : 35).

نظام اقتصادي يقوم على الملكية الخاصة لموارد الثروة أي يمتلك الأفراد وسائل الانتاج فيه، كالأرض والمشروعات الصناعية والتجارية ويكون الانتاج فيه لمصلحة هؤلاء الملاك الأفراد. وتعتمد الرأسمالية على الملكية الفردية وعلى السوق الحر وعلى الانتاج من أجل الربح (بدوي، 1993: 51).

أو هي نظام اقتصادي وشكل من الاشكال المجتمعية، وهي تتسم بعملية إنتاج عامة للسلع، وفيها تتخذ العلاقات الاقتصادية كلها طابعاً نقدياً، وتتسع حدود الطابع الاقتصادي للمجتمع لتشمل كل جوانب الحياة. والرأسمالية باعتبارها نظاماً اقتصاديا يمكن تمييزها عن الأشكال الاقتصادية المبكرة التي ربما كانت فيها أشكال البيع والشراء ـ والتجارة المرتحلة لمسافات كبيرة ـ كبيرة الأهمية في ذلك الحين، بيد أن العمل نفسه المرتبط بالإنتاج المباشر للسلع والخدمات المطلوبة للحياة اليومية لم يكن سلعة ؛ أي أن العامل حينها لم يكن يتلقى راتباً أو أجراً. وذهب روبرت برينر (Robert Brenner) إلى أن البينة المميزة للعلاقات الاجتماعية في الريف

الإنكليزي هي التي أتاحت للنمو الرأسمالي بأن يكتسب الكتلة الكافية للبدء في إسباغ هيمنته على كامل المنظومة الاجتماعية(سكوت، 2009: 230-231).

من بين محاولات تصور الرأسمالية بعد قرنين ونصف من أول "ثورة صناعية" سنركز على تلك التي قام بها مانويل كاستيلز وصموئيل بولز وفقًا لكاستلس (1996، 2000)، فإن "الرأسمالية" هي نظام اجتماعي يكون فيه يتم أخذ الفائض الاقتصادي من قبل من يحتفظ بالسيطرة على المنظمات الاقتصادية والهدف هو تعظيم الربح ، بينما في "الدولة" يذهب الفائض إلى من لديه السلطة في جهاز الدولة والهدف هو تعظيم السلطة(Castells,2000:p34).

عادة ما يُنظر إلى الرأسمالية على أنها أسلوب حياة اقتصادي - حول إنشاء وتوزيع السلع الاقتصادية، وليس حول النتائج الأخلاقية أو الاجتماعية. ومع ذلك، فهو في الواقع نظام اجتماعي - يتعلق بالتفاعل البشري على مستويات عديدة. نه نظام أخلاقي للغاية أيضًا. العلاقات الإنسانية في الرأسمالية ليست قسرية بل طوعية. يستثمر الناس ويخلقون ويوردون ويبيعون ويشترون الأشياء كما يختارون. لا توجد حكومة ترسم أفعالهم: القرارات لهم في الواقع ، فإن الدور الوحيد للسلطة التي تمارسها الدولة هو التأكد من عدم إجبار الأفراد - أو السرقة أو الاحتيال أو انتهاكهم. الرأسمالية لا تقوم على الأوامر، ولكن على سيادة القانون التي تطبق فيها القواعد العامة (مثل التعامل الصادق والوفاء بالعقود ونبذ العنف) على الجميع - بما في ذلك السلطات الحكومية (Butler, 2018: 14-15).

7. الأدوار الاجتماعية والأقتصادية لرجال الأعمال

يحتل القطاع الخاص دوراً محورياً في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية انطلاقاً مما يميز به من إمكانيات وخصائص تؤهله للتأثير في شتى المجالات الإقتصادية والإجتماعية، وهذا ما يزيد من أهميته ودوره في النشاط الإقتصادي بشكل يدفع بصانعي السياسة الإقتصادية إلى ضرورة التركيز على آليات تطويره وتوفير المناخ المناسب لنشاطه.

ويبرز القطاع الخاص بمثابة الركيزة الأساسية لقيام وتطور النشاط الإقتصادي في أي دولة، إذ أنه ورغم الجدلية القائمة بخصوص أبعاد نشاطه في ظل تواجد القطاع العام ، إلا أن الأدبيات الإقتصادية وبالرغم من اختلافها تشير إلى الأهمية الكبيرة التي يلعبها في التاسيس لنشاط اقتصادي ديناميكي ومزدهر، وذلك في ظل توافر جملة من الشروط التي تعتبر بمثابة الإطار المتكامل لنشاط القطاع الخاص وتفعيل أدائه في الحياة الإقتصادية.(كريم ومسعود،2011: 3)

ويرى الكثير من رجال الأعمال ممارستهم للدور الاجتماعي ودعم الكثير من المشروعات الاجتماعية وتقديم صور مختلفة من الخدمات الاجتماعية ياتي أولاً بدافع محبة الإحسان وفعل الخير قبل دوافع التنمية والتحديث، فهو يستهدف المساعدة الإنسانية في المقاوم الأول قبل ما يستهدف تطوير أو تحديث المنطقة المحلية التي يسكن فيها البشر، فمجمل الخدمات الاجتماعية التي يستهدفها رجال الأعمال تسعى إلى تغيير نوعية حياة البشر والتخفيف من حدة الفقر والحرمان الاقتصادي، والمساعدة على إشباع احتياجات الفقراء الأساسية التي تسبب سياسات اقتصادية حكومية في حرمانهم من إشباعها . وكل هذه الأهداف الاجتماعية دافعها الأساسي محبة الخير والإحسان.

1.7 تضييق الفجوات بين الطبقات

يرى البعض من رجال الأعمال أن التضيق يعد أحد الملامح المهمة للدور الاجتماعي لرجل الأعمال، فكما يستهدف رجل الأعمال من مشروعاته تعظيم الربح المادي لمتلكاته، لابد أن يوجه جزءاً من أرباح مشروعاته هذه إلى تقليص الفوارق بين الطبقات في المجتمعات، فلا ينبغي أخلاقياً أن يزداد ثراءً على ثراء، في مقابل يزداد الفقراء فقراً على فقر. وهذه الفجوة الطبقية سببها الأول والمباشر السياسات الحكومية المجحفة التي تتجاهل الفقراء والشرائح المعدمة في المجتمع، فلا تتوجه إليهم بأية برامج تنموية حقيقية تساعدهم على تغيير نوعية حياتهم . ومن ثم فإن تضييق الفجوات بين الطبقات ليس شأن رجال الأعمال وحده، ولكن لابد من الدعم الحكومي من خلال صياغة سياسات تنموية تستهدف تقليص هذه الفجوات وإصدار بعض التشريعات والقوانين، مثل تفعيل قانون الضرائب التصاعدية، والالتزام بحد أدنى وأعلى للأجور، ووجود سياسة واضحة لتوظيف الشباب والعاطلين عن العمل. فرجل الأعمال لا يمتلك العصا السحرية التي يتسطيع من خلالها إصلاح ما تم إفساده دهراً، وإنما لا بد من توافر المناخ الاجتماعي والاقتصادي المناسب كي يستطيع أن يقدم من خلاله رجل الأعمال مشروعاته الاجتماعية المكملة للفجوات التي ربما لا تستطيع الجهود الحكومية ترميمها.(عوض،2015: 95-96)

2.7 دعم برامج للتكافل الاجتماعي

هناك من رجال الأعمال من يتواصل دائما مع أفراد المجتمع المحلي الذي يعيش فيه، يشعر بمعاناتهم والآمهم، بحيث يكفلهم في بعض المواقف والمناسبات اجتماعياً، ولن يتحقق هذه التكافل إلا من خلال اقتراب رجل الأعمال من مجتمعه الذي يعيش

فيه. ومن ثم يعمل رجل الأعمال عبر هذا الدور على تجسير الفجوة التي تفصله عن مجتمعه المحلي من خلال دعم برامج التكافل الاجتماعي. (عوض،2015: 97)

3.7 تأسيس بعض المؤسسات الخيرية

هناك من يرى أن الدور الاجتماعي لرجال الأعمال الواضح والملحوظ يظهر في تأسيس بعض المؤسسات الخيرية التي تستهدف الشرائح الاجتماعية التي تحتاج إلى رعاية خاصة كالأيتام والأرامل والمعاقين والفقراء والأحداث والمشردين وبدون مأوى..الخ. وهكذا يسهم رجل الأعمال في حل بعض المشكلات الاجتماعية التي تمثل أزمة حقيقة للمجتمع، فالشرائح الاجتماعية المذكورة تتزائد، ومن ثم فاحتياجاتهم المعيشية والاجتماعية في تزايد، ومن ثم فهذه المؤسسات الاجتماعية التي يدشنها البعض من رجال الأعمال تفيد كثيراً هذه الشرائح في التخفيف من معاناتها وحرمانها وتشردها. وفي هذا السياق، يكون المنهج التنموي والاجتماعي في ذات الوقت ذا دوائر تتسع مع الوقت، حيث يبدأ رجل الأعمال بالدائرة الأكثر قرباً داخل منطقته التي يعيش فيها، ثم يتسع ليقدم خدمات اجتماعية لدائرة أوسع خارج المنطقة التي يعيش فيها، وربما تتسع الدائرة لتشمل خدمة المعاقين أينما كانوا او وجدوا، وهكذا تتسع دائرة العطاء الاجتماعي لرجل الأعمال .

4.7 تأسيس بعض المؤسسات الخدمية

إن تأسيس بعض المؤسسات الخدمية يأتي في أغلب الأوقات تحت مظلة المجتمع المدني، حيث يؤسس رجل الأعمال جمعية أهلية لتنمية المجتمع المحلي، حيث يؤسس رجل الأعمال جمعية أهلية لتنمية المجتمع المحلي، يستهدف من خلال إشباع احتياجات أفراد المجتمع المحلي من بعض الخدمات الصحية والتعليمية والتشغيلية والمهارية والتضامنية. وتستهدف هذه الجمعيات رعاية الفئات الاجتماعية التي تعاني من مشكلات اجتماعية ملحة مثل الفقراء والأيتام والأرامل ...إلخ. وهذه الخدمات الاجتماعية التي تقدم من خلال الجمعيات الأهلية لرجال الأعمال تستهدف فعل الخير ومساعدة الشرائح الفقيرة في المجتمع المحلي.

5.7 التخفيف من حدة البطالة : توفير فرص عمل لأبناء المجتمع المحلي

يرى البعض أن توفير فرص عمل لأبناء المجتمع المحلي يعد من الأدوار الاجتماعية المنوطة برجل الأعمال، فعليه أن يفيد أبناء مجتمعه ، ويساهم بشكل أو بآخر في تخفيض معدلات البطالة. وحتى يتمكن رجل الأعمال من تحقيق هذا الدور فعليه مواصلة نشاطاته الاقتصادية بأقصى قدراته وطاقاته المادية حتى يستطيع التوسع في برامجه ونشاطاته الاقتصادية، ومن ثم يوفر المزيد من فرص العمل .(عوض،2015: 97-98)

8. الأنشطة والمجالات التي يقوم بها رجال الأعمال

يتميز الدور الاجتماعي عن المسؤولية الاجتماعية في أنه دور تطوعي واختياري، أما المسئؤولية الاجتماعية فهي دور اجتماعي يأخذ شكلاً مؤسسياً ملزماً، لا اختيار فيه، فعندما يتحول الدور الاجتماعي إلى دور قانوني وملزم يصبح مسؤولية اجتماعية، ويمارس رجال الأعمال في جميع بلدان العالم العديد من الادوار منها ماهو اقتصادي واجتماعي أو سياسي أو ثقافي، وقد يكتفي رجال الأعمال بالدور الاقتصادي، وقد يجمع في بعض الأحوال بين ممارسة الدور الاقتصادي والاجتماعي، أو يجمع بين جميع الأدوار، ويعد هذا الاختلاف إلى طبيعة نشأة رجل الأعمال، وإلى طبيعة ونوع السياسة التي تتبعها كل حكومة من الحكومات، بل وعلى مستوى البلد الواحد نجد تبايناً في الأدوار الاجتماعية لرجال الأعمال من فترة زمنية إلى أخرى(رمضان،2014: 87)، ومع بداية القرن الحالي تغير دور المنظمات في المجتمع، وأصبح التقييم الاقتصادي لمنظمات الأعمال لا ينحصر على تحقيق الربح المادي، وإنما يتضمن الدور الاجتماعي للمنظمة في المجتمع، وإزاء ذلك أصبح على المنظمات الموازنة بين متطلبات البئية الداخلية والمتمثلة في رغبات أصحاب المصلحة مثل المساهمين، والعاملين، ومتطلبات البيئة الخارجية والمتمثلة في رغبات المجتمع الذي تعمل فيه هذه المنظمات، وتلعب المبادرات الاجتماعية دوراً هاماً في تطور المنظمات، حيث أشارت الدراسات إلى أن المنظمات التي تتبنى مفهوم المسئولية الاجتماعية تحقق فوائد عديدة منها تحقيق المزايا التنافسية وتحقيق ولاء العميل، وزيادة الاتجاهات الإيجابية نحو العلامة التجارية، وتحسين الموقف المالي للمنظمة، وإزاء ذلك تحاول بعض المنظمات زيادة الإنفاق على الأنشطة المتعلقة بالمبادرات والمسؤولية الاجتماعية. (Zappi , G. 2007:471)

ولعل الأنشطة الاجتماعية تمثل أولى الأعمال التي وجب على رجال الأعمال القيام بها على مر التاريخ وليس لفترة معينة، ويبرز ذلك من خلال العمل التطوعي في المجتمع من قبل طبقة رجال الأعمال، ونشير في هذا الفصل إلى نماذج من مجالات والأنشطة الاجتماعية في مجال رجال الأعمال لإحداث تغير اجتماعي على نحو التالي :

- العمل الخيري
- المجال الصحي

- الفقر
- المجال التعليمي

1.8 العمل الخيري Corporate philanthropy

رغم نمو مساهمة القطاع الخاص فيما يتعلق بالدور الاجتماعي إلا أن جهوده تبقى بعيدة عن المعايير المنهجية ذات صفة الديمومة وقريبة من الصفة الخيرية، ومعظم الأعمال أقرب للمنح الخيرية تنحصر في أعمال مرتبطة بإطعام الفقراء وتوفير الكسوة لهم وغير ذلك مما تقوم به الجهات الخيرية المتخصصة. لذا نؤكد أن جهد المسؤولية الاجتماعية يجب أن تكون أداة مالية، أي أنه يجب على الشركات الاستثمار في المجتمع، ومع المجتمع.(مفرح، 2010: 10)

ويتمثل العمل الخيري في الأنشطة الطوعية التي تهدف إلى تأثير على قطاعات المجتمع الذي به المنظمة، وفي بعض الأحيان تقوم المنظمة بتخصيص نسبة مئوية من الربح للمساهمة في الأعمال الخيرية. ولكن الأهم من ذلك عند تطبيق هذه الأنشطة الاجتماعية القائمة على العمل الخيري هو تقييم العميل لأنشطة المنظمة وليست المبادرة الاجتماعية نفسها.

ويمثل العمل الخيري الذي تقوم به معظم الجمعيات، والمنظمات قيمة إنسانية كبرى تتمثل في العطاء والبذل بكل أشكاله، فهو سلوك حضاري حي لا يمكنه النمو سوى في المجتمعات التي تنعم بمستويات ماقدمه من الثقافة والوعي والمسؤولية، فهو يلعب دوراً مهماً وايجابياً في تطوير المجتمعات وتنميتها، فمن خلال المؤسسات التطوعية الخيرية يتاح لكافة الافراد الفرصة للمساهمة في عمليات البناء الاجتماعي والاقتصادي اللازمة، كما يساعد العمل الخيري على تنمية الإحساس بالمسؤولية الاجتماعية لدى المشاركين ويشعرهم بقدرتهم على العطاء وتقديم الخبرة والنصيحة في المجال الذي يتميزون فيه.(صالحين ،2015: 82)

1.1.8 مشروعات كفالة اليتيم

يعتمد العمل الخيري التطوعي على مبدأ إحياء فروض الكفاية في الأمة، وعلى ضوء التعاليم الدينية التي تحض عليها كل الأديان السماوية يتضح أن أكبر شريحة اجتماعية في المجتمع لا تلاقي الاهتمام ولا الرعاية هي شريحة الأيتام.

وعلى هذا بدأت الانشطة الخيرية ومجالات العمل الخيري تتبارى في سبيل رعاية الأيتام وتوفير فرص كفالتهم، وتسابقت الأشخاص والجمعيات والمؤسسات في ريادة هذا المجال، وقد انطلقت مبادرات هؤلاء الخيرين جمعياً- أفراداً وجماعات ومؤسسات خاصة وأهلية وحكومية – من حديث الرسول الأعظم صلى الله عليه وسلم حين قال: " أنا وكافل اليتيم في الجنة " وعلى هذا تتحدد مجالات الكفالة في الصور التالية:

أ. تقديم المساعدة النقدية الشهرية لأسر الأيتام بما يكفي لسد احتياجاتهم الأساسية، وبمبالغ مالية تتناسب مع الظروف الاقتصادية لكل مجتمع على حده ، ومع مستويات المعيشة من ناحية أخرى.

ب. إيثار اليتيم بالرعاية الأبوية وهذا هو المعنى الحقيقي للكفالة ويتمثل ذلك في الإشراف عليه، ومتابعته والسؤال عن حالته الدراسية- إن كان يدرس – والعملية – إن كان يتعلم حرفة- والمعيشية- إن كانت الإعانة الشهرة لا تكفي- وتقديم الترفيه إليه في الأعياد والمناسبات والعطلات المختلفة، حتى لا يتجرع مرارة اليتيم في المناسبة لفقدان الأب.

ج. تنظيم رحلات ترفيهية للأيتام إلى المعالم السياحية في المجتمع، بإشراف علمي وديني يساعدهم على معرفة وطنهم ، والتعرف على تاريخهم، وتدعيم العلاقات الاجتماعية بين الأقران ، وربطهم بالمجتمع الذي يعيشون فيه ويحتضنهم.

د. سد مصروفات الدراسة لليتامى- في المدارس والجامعات- وتوفير الكتب والادوات الدراسية لهم ، وعمل مجموعات تقوية لهم في المواد الدراسية التي يصعب عليهم استيعابها، وإشراكهم في المسابقات الثقافية في المؤسسات التعليمية.

هـ. تقدم الرعاية الصحية من علاج وأدوية مجاناً لليتامى، علاوة على صرف أغطية الشتاء في مطلع كل شتاء، ومواد غذائية في شهر رمضان، ولحوم الأضاحي في عيد الأضحى.(عبدالوهاب ،2018: 46-47)

2.1.8 مشروعات تيسير زواج الفتيات اليتيمات

أدت التغيرات الاجتماعية السريعة التي مرت بها مجتمعات العربية كافة، إلى تحولات طرأت على الأسرة سواء في حجمها أو في وظيفتها أو في ثقافتها وطريقة معيشتها. كذلك فقد أدت التغيرات المتلاحقة إلى تعلم المرأة وعملها، وفاقت الكاليف مقدرة الغالبية فأحجم البعض عن الزواج خوفاً من التكلفة ، وإرجاء البعض الآخر الزواج إلى حين ميسرة، وأعراض صنف ثالث عن الزواج تماماً هروباً من الأعباء والمسئوليات.

وفى ضوء هذا وذاك، تراكمت في العقدين الأخيرين مشكلات العنوسة، ودب التفكك في البنيان الأسري، وتعرض المجتمع لمشكلات الانحراف فظهرت حالات

أطفال الشوارع، والتفكك الأسري، وإدمان المخدرات وترويجها، وجناح الأحداث، وارتكاب الجرائم المستحدثة ، وزيادة معدلات العنف في الأسرة والمدرسة والشارع والنوادي ، فسارعت بعض الدول والحكومات إلى إصدار قوانين تحدد حجم المهر (20 الف درهم في الإمارات العربية)، وسارعت حكومات أخرى إلى صرف إعانات زواج، كما تبنت فكرة الأعراس الجماعية(دول الخليج العربية)، وأنشات دول صندوقاً للزواج يساعد المقدمين على الزواج مثلما حدث في الإمارات العربية، وفي مصر بادرت جمعيات أهلية عديدة بتقديم مشروع تيسير زواج فئة محددة وهي الفتيات اليتيمات.

3.1.8 مجالات التشغيل وتوفير فرص عمل لامهات الأيتام وغيرهن

بدأت مجتمعات العربية تعايش مشكلة البطالة- سواء الموسمية أو الدائمة أو المقنعة- مع اختلاف في الأسباب والتداعيات والمظاهر ، وقد برزت المشكلة مع تزايد معدلات التعليم الجامعي وما دون الجامعي، وتشبع المؤسسات الحكومية بالعمالة الإدارية من ذوي الياقات البيضاء وانخفاض قيمة اليدوي والحرفي، وارتفاع مستويات المعيشة مع الطفرة النفطية وخاصة في المجتمعات البترولية الخليجية.

وفي هذا الصدد تباينت استراتيجيات مواجهة البطالة حسب طبيعة بعض المجتمعات وظروفه، ففي الخليج العربي سادت إستراتيجية توطين الوظائف (التكويت والسعودة والقطرنة والبحرنة ..إلخ)، وفي مصر أنشئ الصندوق الاجتماعي للتنمية التابع لرئاسة مجلس الوزراء ليدعم مشروعات الشباب ويفتح آفاق فرص العمل الجديدة ويقدم قروضاً ميسرة، وفي عمان كان مشروع " سند" لمنح قروض ميسرة للشباب من بن التنمية العماني لتمويل مشروعات الشباب وقدمت لهم التسهيلات للقيام بالمشروعات الإنتاجية والخدمية، واستيعاب قوة العمل الوطنية بعيداً عن التعطل.

لذلك كان لابد من ظهور دور رجال الأعمال في الأنشطة الاجتماعية وبشكل خاص مشروعات كفالة اليتيم ورعايته مادياً وروحياً وتربوياً واجتماعياً وترويحيا لما له من أثر كبير في التغير الاجتماعي، وبعد أن أبدو أن يكون أحد مقومات رجل الأعمال الناجح هو الانضمام إلى الأحزاب والجمعيات الأهلية. (الوهاب،2018: 46 -50)

2.8 المرأة

توكد التنمية البشرية على أهمية تحسين حالة المرأة في المجتمع وإتاحة جميع الفرص الاقتصادية أمامها حتى تتحقق التنمية البشرية الحقيقية فتكون آمنة في أسرتها وامنة في شخصيتها، وآمنة في عملها، وامنة في تفكيرها وأمنة على مستقبلها .

صحيح أن المرأة تحصل الآن على تعليم أفضل وتدخل سوق العمل، وكثيراً ما تكون الطرف الرئيسي الذي يكسب دخلاً في الأسرة، وملايين النساء أصبحن الآن يرأسن أسرهن، بحيث يمثلن الثلث في العالم ككل وما يصل إلى النصف في بعض البلدان الأفريقية حيث تنتج المرأة قرابة 90% من الأغذية، وتعددت الرسائل العلمية في ذلك خاصة حول خروج المرأة إلى العمل، والوضع الاجتماعي والقانوني للمرأة، والحقوق الاجتماعية للمرأة، وأثر التغيرات الاجتماعية والاقتصادية في دور المرأة في الأسرة والمجتمع.(وهاب،2018: 51)

3.8 المجال الصحي

إن المجتمع يتغير في البنية والوظائف مما يترك أثره الواضح على الصحة والمرض، وكلما كان معدل التغير سريعاً كلما زادت حالات الاظطراب النفسي والعضوي والعصبي الناجم عن عدم التلاؤم معه، أو العجز عن مجاراته والتكيف معه، وعلى هذا فقد زادت معدلات الأمراض المستحدثة، والمخاطر التي لم تكن في الحسبان في الماضي، هذا في نفس الوقت الذي تعجز فيه إمكانيات الدولة – في بعض الأحيان– عن مواكبة التغير وانعكاساته على صحة المواطنين، مما يستلزم أن يتصدر القطاع الأهلي والمجتمع المدني ككل للإسهام في التخفيف من حدة هذه المشكلات الصحية وعلاج بعض مظاهرها من خلال يتمتع به من قدرات مالية وإدارية تطوعية خيرية وكفاءات تبتغي وجه الله تعالى فيما تقدمه.

ويمثل القطاع الخاص حجر الزاوية في التنمية القائمة على المشاركة، فهناك العديد من المؤشرات التي توضح الدور المهم للقطاع الخاص في الخدمات الصحية المختلفة، وخاصة بعد زيادة الاحتياجات الصحية في ظل زيادة عدد السكان، وعدم قدرة وزارة الصحة على تلبية هذه الاحتياجات بالمستوى المطلوب من الجودة، ومن هذه المؤشرات زيادة عدد المستشفيات الخاصة، وزيادة عدد الأسرة في هذه المستشفيات .

ويغطي العمل الخيري مجالات خدمية وصحية عديدة يغلب عليها تقديم الخدمة الصحية المعروفة كعلاج الامراض المتوطنة، وإجراء العمليات الجراحية، وعلاج أمراض الأطفال والنساء، وتقديم الإسعافات السريعة لمن يعانون من أزمات صحية طارئة ... إلخ.

والخدمات الصحية من الخدمات التي يمكن أن يتقدم بها القطاع الخاص، وقد تزايد هذا التوجه الأخير منذ مطلع الثمانينيات في الدول النامية، بل إن في العديد منها كان منذ الستينيات والسبعينيات، وقد أصبحت الآن أكثر بعد البدء في تنفيذ برامج الخصخصة وتشجيع وإتاحة الفرصة لرجال الأعمال والتي تؤثر في إحداث تغير اجتماعي. (الوهاب، 2018 :52)

إن مساهمة القطاع الخاص في تحقيق النمو الإقتصادي ينتج عنها العديد من المزايا التي تساهم في استكمال الهدف الإجتماعي للهدف الإقتصادي من تطوير القطاع الخاص، بشكل يزيد من أهمية تخطيط ووضع إستراتيجية ملائمة لنهوض وتعاظم مكانة ودور القطاع الخاص في النشاط الإقتصادي.

وتعتبر قضية الفقر من أهم القضايا التي تواجه صانعي السياسات الإقتصادية، وذلك انطلاقاً من تأثيراتها الإجتماعية بشكل رئيسي والتي تتطلب ضرورة العمل على الحد من انتشارها ومعاناة أفراد المجتمع من لا تداعياتها، حيث أن الحد من الفقر يتجلى من خلال القدرة على توفير فرص عمل وزيادة الدخل. حيث أنه وباعتبار أن القطاع الخاص يساهم في تحقيق نمو اقتصادي سريع على المدى الطويل فإنه يساهم بذلك في توفير المزيد من المداخيل الضريبية لخزينة الدولة، بشكل يسمح لها بتوفير التمويل اللازم للعديد من الأنشطة المرتبطة بادائها والموجهة خصيصاً لاستفادة الفقراء منها كالخدمات الصحية والتعليمية، وهو ما يضمن تحسناً في مستوى المعيشة بشكل ملحوظ. (التابعي ،1998: 5)

يقصد بالبعد الاجتماعي الثقافي، الإطار الاجتماعي الثقافي الذي تحدث فيه التنمية مؤثرة ومتاثرة بكافة مكوناته، والذي يعتبر مطلباً رئيساً من متطلبات التنمية وشرطا من شروطها. ويتجسد هذا البعد في العديد من العناصر والمكونات البنائية مثل الأنساق الاجتماعية التي تكون البناء الاجتماعي كالنسق الأيكولوجي، والتعليمي، الطبقي، الأيديولوجي، المعتقدات، والعادات والتقاليد، والأنماط السلوكية، ونظام الرعاية الاجتماعية والصحية، والمورد البشري والظروف التاريخية التي تلعب دوراً في تشكيل واقع المجتمع بشكل إيجابي أو سلبي.

حقيقة هامة آمن بها المشتغلون بالتنمية مؤداها : ان هناك تأثيرات السائدة في المجتمع. وتتحدد هذه التأثيرات في أن البرامج الإنمائية تغير قيم الأفراد والجماعات بشكل إيجابي، كما قد تحدث تغيرات سلبية- غير مقصودة- في القيم تنجم عن خلل في الخطط والبرامج التنموية. كما قد يمثل بعض القيم والاتجاهات السائدة في المجتمع تحدياً ثقافياً للتنمية؛ فالبرغم من أن للقيم الاجتماعية دوراً فعالاً ونشطاً في إنجاح المشروعات الإنمائية، إلا أن بعض هذه القيم التقليدية، يمثل أحياناً تحدياً للمشروع الإنمائي. (التابعي، 68:1998)

4.8 التعليم

يعتبر التعليم متغيراً هامة في التنمية ، ومؤشراً من مؤشراتها، كما أنه المهارة الاساسية التي تكمن في كل عملية التنمية، فمع التعليم يكتسب الناس أكثرمن مجرد القراءة؛ حيث يكتسبون أيضاً المهارات المتعددة التي تمكنهم من المشاركة الفعالة في مختلف مناحي الحياة البشرية، وبذلك يمثل التعليم المحور الاجتماعي الذي تعتمد عليه المهارة والتحويلات الاجتماعية والسيكولوجية. وهذا يعني ايضاً أن تعليم يلعب دوراً فعالاً في تنمية المورد البشري الذي يمثل ركيزة من ركائز التنمية.

هذا ولا يمكن فصل التعليم عن التنمية ، فالمجتمعات النامية يسودها تفكير تقليدي، وتحكمها قيم جامدة تقف في سبيل التغير وتعترض مجراه ، من ثم فان التعليم يساعد ويعمل على إزالة المعوقات الثقافية، وخلق اتجاهات علمية جديدة تساعد على الانتقال(بالمجتمعات) من الشكل التقليدي إلى الشكل المعاصر. والتعليم له اثره في تكوين المواطن الصالح ، والعامل ذو الانتاجية المرتفعة ، والمنظم الاقتصادي السليم الذي يحسن تجميع راس المال واستثماره ، كل منها سيفيد الانتاج ، وعندئذ يستطيع المجتمع ككل ان يرتقي بموارده الثروة المتاحة لديه .(حسين،2010: 120)

ويعتبر الإنسان هو محور الرئيسي في عملية التنمية ؛ حيث تعتمد عليه الخطط والبرامج الإنمائية ،كما أنه هدف التنمية، وهذا يعني أن التنمية تتحقق بفضل الإنسان ومن اجله؛ ولذا تتجه البلدان إلى الاهتمام بتنمية الموارد البشرية. ويرتبط التعليم ارتباطاً عضوياً بتنمية الموارد البشرية ؛ فمن خلال التعليم والتدريب تزداد خبرة الإنسان ومهارته ومعارفه، وينعكس ذلك بشكل إيجابي على التنمية.(التابعي،1991 :69 -72)

يجعل العمل الإنسان قادراً على توفير حاجاته المادية، من أكل، ومشرب، ومسكن، وسيارة وغيرها من الحاجات الأولية، والثانوية في الحياة، فالعمل ضرورية حياتية وشخصية، فلا حياة سعيدة لمن لا عمل له، إذ بفقد القدرة على توفير ما يحتاج إليه من حاجات لا يمكن الاستغناء عنها. ولذلك يسعى كل إنسان إلى تأمين عمل مناسب له حتى يتمكن من إشباع حاجاته المادية ، والأساسية.

إن توظيف الشباب يحقق تنشيطاً للاقتصاد، إذ أن الاقتصاد عبارة عن دورة مالية، وبالإضافة إلى ذلك أن لدى الشباب من القدرات، والإمكانات، والفاعلية،

والحماس، والطموح، والنشاط ما يساهم في تنمية الاقتصاد، وخلق روح جديدة فيه. ويؤدي توفير فرص وظيفية للشباب إلى خلق حالة من الأمن الاجتماعي، في حين أن البطالة، وعدم قدرة الشباب في الحصول على الأعمال المناسبة يساهم في انتشار الجرائم ، مما يؤدي إلى الإخلال بالأمن الاجتماعي العام.

يبدأ البناء الحضاري من بناء الشباب وإعدادهم إعداداً متكاملاً ومتوازناً حتى يكونوا بمستوى البناء، والتحدي الحضاري، والمنافسة الحضارية بين الأمم والشعوب. والتقدم في مجال العمل، والصناعة، والاقتصاد من محاور البناء الحضاري، وهذا ما لا يمكن تحقيقه إلا عندما يتحول الشباب إلى قوة عاملة، ومنتجة. (التابعي،1991: 9-10)

ويشكل التعليم عادة مراحل متعددة مما مرحلة ما قبل المدرسة ، ومرحلة التعليم الابتدائي فالتعليم العام الذي يشتمل على مرحلة المتوسطة والثانوية والتعليم الفني الذي يهتم باعداد الفنيين بمختلف الاختصاصات اللازمة لمشاريع التنمية في كل من القطاعات (الزراعة والصناعة والتجارة) ، فضلاً عن معاهد اعداد المعلمين والمعلمات وهذا النوع يهتم بتخريج المعلمين والمعلمات ذوي الاختصاص لاداء دورهم في العملية التعليمية ، كذلك فان مراحل التعليم مرحلة التعليم الجامعي التي تهتم بتخريج القادة والباحثين في مجالات مختلفة علمية كانت ام انسانية . وتاتي المرحلة الاخيرة التي تشتمل على البحث العلمي حيث لا بد من استخدام العلم في خدمة اهداف التنمية.(ايوب، 2004: 136)

5.8 الفقر

إن مساهمة القطاع الخاص في تحقيق النمو الإقتصادي ينتج عنها العديد من المزايا التي تساهم في استكمال الهدف الإجتماعي للهدف الإقتصادي من تطوير القطاع الخاص، بشكل يزيد من أهمية تخطيط ووضع استراتجية ملائمة لنهوض وتعاظم مكانة ودور القطاع الخاص في النشاط الإقتصادي.

وتعتبر قضية الفقر من اهم القضايا التي تواجه صانعي السياسات الإقتصادية، وذلك انطلاقاً من تأثيراتها الإجتماعية بشكل رئيسي والتي تتطلب ضرورة العمل على الحد من انتشارها ومعاناة أفراد المجتمع من تداعياتها ، حيث أن الحد من الفقر يتجلى من خلل القدرة على توفير فرص عمل وزيادة الدخل، وفي هذا الصدد فإن القطاع الخاص في ظل اقتصاد تنافسي يلعب دوراً رئيسياً في ذلك من خلال المؤسسات والشركات سواء الصغيرة أو الكبيرة منها والتي تعتبر بمثابة المحرك الرئيسي لتوفير فرص العمل وزيادة الدخول بما يساهم في الخروج من دائرة الفقر.(كريم ومسعود، 2011 :5)

والقضاء على الفقر والجوع أول أهداف التنمية المستدامة وفق ما وضعته الأمم المتحدة والذي إذا تحقق قد يكون من الميسور الوصول إلى الأهداف المختصة بالصحة الجيدة والتعليم الجيد والعمل اللائق ونمو الاقتصاد، وتقود كلها إلى هدف أهم وأكبر هو تعزيز الوجود الإنساني بتقوية المجتمعات والفكر المستدام، في عصر اتسم بقوى من نوع خاص وصفت بالناعمة أو اللينة؛ فالمعرفة قوة، وعقد الشراكات قوة؛ ومن ثم فتبنى المسؤولية الاجتماعية لرجال الأعمال فكراً وممارسة واقعية أحد عناصر القوة في المجتمع، والتي إن وجدت بوصفها ثقافة مألوفة في الأذهان وآليات تنفذ في الواقع ويتم متابعتها يمكن حينئذ أن تتسم بالاستمرارية وتتكامل مع منظومة التنمية الاقتصادية على المستوى القومي وتدفعها بقوة فتصبح عنصر قوة للدولة ولرجال الأعمال وللمجتمع المحلي.(عبدالقادر،2020: 236 -237)

9. رجال الأعمال إحدى جماعات المجتمع

لا شك ان جماعات رجال الأعمال إحدى الجماعات الموجودة في أي مجتمع حديث. ومن ثم تصنف جماعات رجال الأعمال باعتبارها إحدى جماعات الضغط على صانعي القرار، لاتخاذ قرارات تتسق مع مصالحهم ، أو لمنع صدور القرارات ذات الآثار السلبية على أنشطتهم. (بدران،2012: 13)

ويبرز دور جماعات الظغط على الصعيد السياسي بالدفاع عن مصالح أفرادها، وعن الأفكار والمبادئ التي يؤمنون بها، وهي تعمل على توجيه سياسة الدولة في الاتجاه الذي يخدم هذه المصالح والافكار، فهدفها التأثير في السلطة السياسية من أجل تحقيق المكاسب (سليمان، 1989: 101). وتمارس جماعات الضغط دورها في السياسات العامة من خلال التأثير في عملية رسم السياسات العامة، وعلى تنفيذ تلك السياسات والرقابة عليها، ولها في ذلك وسائل عدة، ذلك من خلال دورها في التأثير على المؤسسات الرسمية في النظام السياسي مثل السلطة (التشريعية، القظائية، والإدارية). (درويش، 1968: 205)

وفي نفس الوقت، تعتبر جمعيات رجال الأعمال إحدى منظمات ما اصطلح على تسمية المجتمع المدني على أساس أنها جمعيات إرادية غير حكومية تعبر عن مصالح إحدى فئات المجتمع التي تجمعها رابطة مشتركة، وهي تقف وسطاً بين كل من أعضائها من ناحية، والحكومة من الناحية الأخرى.

وقد نبعت فكرة جماعات الضغط أو المصلحة من النظم الرأسمالية الليبرالية، من منطلق أن تمثيل كل فئات المجتمع من خلال هذه الجمعيات يتيح الفرصة المؤاتية والمتكافئة أمام الجماعات المتنافسة المصالح حتى تتنافس في حرية تامة – كما يرى أنصار المذاهب الليبرلية – لتحقيق أفضل فائدة ممكنة للمجتمع، من خلال عرض كل الآراء المتعارضة قبل التوصل إلى القرار السياسي الأكثر رشداً من خلال آليات صنع القرار في النظام السياسي المعنى.

فعلى سبيل المثال، إذا كانت مصالح رجال الأعمال متعارضة مع مصالح العمال او المزارعين، فإنه يمكن لكل من الجماعات الممثلة لهذه الفئات التعبير عن مصالحها والضغط لتحقيق رغباتها من خلال التنسيق بين هذه الرغبات– المطالب- في أجهزة صنع القرار لاتخاذ القرار الأكثر رشداً. (بدران،2012: 13)

10. رجال الأعمال بين الثروة والسلطة

رجال الأعمال في أي مجتمع هم القوة الدافعة نحو الغايات الاقتصادية التي يسعى النظام السياسي لتحقيقها. وذلك بحكم التوجه الاقتصادي العام نحو اقتصاد السوق. وتشجيع الدولة لرأس المال الخاص، والاستثمار الأجنبي. وهذا ما فتح أمام رجال الأعمال الباب للقيام بدور فعال ومؤثر في الدولة على صعيد التنمية الاقتصادية والاستثمار . خاصة وأن الاقتصاد يعتبر محرك الرئيس والأقوى في أي مجتمع كان.

وقد دفع هذا النهج الكثير من أصحاب الأعمال والمال والاستثمار لخوض المعترك السياسي، وقبله الاجتماعي، وذلك من خلال ترشيح أنفسهم في المجالس المحلية والبرلمان، أكتساباً لمكانة سياسية متميزة، تتيح لهم مزيداً من السلطة من جانب، وتسمح من جانب آخر بمزيد من التسهيلات لتحقيق أهدافهم الاقتصادية، وبالتالي تحقيق الهدف الأساسي، وهو المزاوجة بين ما يمتلكونه من ثروات، وما يمكن تحقيقه من مكاسب إضافية من سلطة قادمة .(بدران،2012 :15)

يؤكد المراقبون السياسيون أن قصص الاندماج بين السلطة والثروة هي قصص عشرات رجال الأعمال، تعكس التشوه الأخلاقي والنفسي الناتج عن الاستواء على السلطة السياسية، فضلا عن استبداد الثروة بذاتها، ولذلك ينتشر مرض الافتراء وعقيدة امتلاك الأرض ومن عليها بين فئة رجال الأعمال الكبار المشتغلين بالسياسة، أو بالأحرى المندمجين مع السلطة السياسية ،هذا الاندماج يسبب فساداً شاملاً ليس فقط للمجتمع وللاقتصاد وللسوق نفسها، إنه يفسد كذلك الشخصية الإنسانية على المستويين الأخلاقي والثقافي. (المنياوي،2010 :11)

شهدت الآونة الأخيرة تصاعداً كبيراً لظاهرة اختلاط المال بالسياسة، حتى أن الخط الفاصل قد راح يتلاشى رويدا رويدا، وأصبح من الصعب للغاية أن نفرق في بعض الدول بين السياسي ورجل الاعمال.إن الاختلاط المال بالسياسة مخاطر لا يمكن إغفالها حيث يقال " ما اجتمعت الثروة والسلطة إلا وكان الفساد ثالثهما"، ويرى بعض المتتبعين لهذا الواقع أن العلاقة بين السلطة والمال يمكن أن تولد عنها العديد من المظاهر السلبية، فمقابل الثروة يمكن أن تتنازل السلطة عن بعض مقوماتها الثابتة والأصيلة، وتكون نتيجة ذلك إفساد المجتمع، وخاصة في الحالات التي يمكن لرجل الأعمال فيها أن يكون رجل سياسة وله مناصب حكومية.(عزة،2020: 160-161)

لهذا يدعوا الدكتور جلال أمين أستاذ الاقتصاد في الجامعة الأمريكية التي يدعوا إعادة تعريف مصطلح رجال الأعمال، حيث يرى أن بعض هؤلاء ليسوا رجال أعمال حقيقيين، شقوا طريقهم بكفاحهم وشطارتهم حتى وصلوا إلى ما وصلوا إليه، لكنهم ضمن أثرياء الصدف السعيدة، الذين استفادوا من علاقاتهم الشخصية ومن ضعف الضوابط القانونية، وفازوا بضربات في سوق العقار أو الاستيراد أو غير ذلك، حققت لهم ثروات هائلة رفعتهم إلى مصاف رجال الأعمال بين يوم وليلة. ومن ثم صاروا يبحثون عن دور لهم في المجال السياسي.

الملاحظة مهمة لا ريب وتسليط الضوء عليها يفيدنا في فهم وتفسير سلوك هؤلاء الأشخاص على المستوى المهني أو العام أو حتى الخاص. ذلك أن خلفيتهم تلك تجعلهم مهتمين بالمضاربة أكثر من اهتمامهم بالإنتاج، باعتبار أنهم أبناء الفرصة وليسوا أبناء السوق. وحتى إذا كان الواحد منهم كامل الأوصاف، فإن التحفظ على مشاركتهم في العمل السياسي فيه نظر، لسبب جوهري هو أن رجل الأعمال هدفه تحقيق الربح، في حين أن السياسي يتوسل بالشرعية لتحقيق المصلحة العامة، ولا يعيب رجل الأعمال بطبيعة الحال أن يسعى إلى زيادة أرباحه وان يفكر دائماً بمنطق المكسب والخسارة.(الهويدي،2008)

وهناك علاقة معروفة بين المؤسسة والمجتمع، فالمؤسسة تثري او تفقر محيطها من خلال نشاطها الاقتصادي، ولكن من جهة أخرى لا يمكن للمؤسسة أن تستمر لسنوات دون توفر بيئة فيها شروط نجاحها واستمرارها(عمال مهرة، بنى تحتية، خدمات عمومية ذات جودة ، استقرار وتكامل الجسم الاجتماعي)، لذلك فإن توفير المؤسسة لهذا الجو الملائم للعمل يعود عليها بالمنفعة في الأمد الطويل، وبالتالي فإن العمل في محيط حساس ومضطرب اجتماعياً يعتبر تهديداً لعمل

المؤسسة وتواجدها، في حين أن النسيج الاجتماعي المتماسك يحس أداء المؤسسة والمجتمع. (قاسم، 2007: 25)

إن لاختلاط المال بالسياسة مخاطر لا يمكن إغفالها حيث يقال"ما اجتمعت الثروة والسلطة إلا وكان الفساد ثالثهما"، ويرى بعض المتتبعين لهذا الواقع أن العلاقة بين السطلة والمال يمكن أن تتولد عنها العديد من المظاهر السلبية، فمقابل الثروة يمكن أن تتنازل السلطة عن بعض مقوماتها الثابتة والأصلية ، وتكون نتيجة ذلك إفساد المجتمع ، خاصة في الحالات التي يمكن لرجال الأعمال فيها أن يكون رجل سياسة: عضوا في البرلمان، أو وزيراً أو رئيس وزراء ، أو رئيس دولة، وهنا يتحول المال في يده إلى أداة يفتح بها الأبواب المغلقة، بمعنى النفاذ من خلال ماله أو ثروته إلى حيث مراكز صنع القرار، انتزاع تسهيلات غير مشروعة، خارج إطار القانون، لم يكن بمقدوره الحصول عليها لولا تمريرها عن طريق من بيده القرار من المسؤولين السياسيين أصحاب الذمم الفاسدة والضمائر الخربة، والذين اشتراهم بأمواله.

وعادة ما تعني هذه التسهيلات غير المشروعة الممنوحة لرجل الأعمال من قبل المسؤولين أغلى بكثير مما يدفعه مقابلها، وخطورتها هي أنها تعفيه مثلا من دفع مبالغ هائلة مستحقة عليه للدولة، مقارنة بما يقدمه كجزء يسير من المال رشوة للمسؤولين ، وبالتالي تزيد ثروة الراشي" صاحب المال" وتزيد ثروة المرتشي " صاحب السلطة" في الوقت الذي تكون فيه الدولة أو بمعنى أدق الشعب هو الخاسر الأكبر، ومن هنا فمتى كان لأصحاب المال مثل هذه القوة والسطوة والنفوذ والتاثير على أصحاب السلطة كان الفساد بعينه الذي يدمر اقتصاديات الدول، ويستنزف ثروات الشعوب ، ومن هنا تضاعفت ثروات أصحاب المال عشرات أو ربما مئات المرات فقط لاختراقهم مراكز صنع القرار في الدول واختطافهم أصحاب السلطة ، وتحويل مؤسسات الدول إلى مناطق خاضعة لنفوذهم ، ومن هنا كان اهتمام العالم بظاهرة زواج المال والسلطة.(عزة، 162: 2011)

11. نتائج الدراسة

منذ تسعينيات من هذا القرن العراق بشكل عام وإقليم كوردستان بشكل خاص يمر بظروف غير مستقرة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً منها ما حدثت حرب الولايات المتحدة وحلفائها على العراق، فضلاً عن الحصار الاقتصادي الذي فرضته على العراق حيث كان هناك حصار على العراق وفي نفس الوقت كان هناك حصار آخر على إقليم كوردستان من قبل الحكومة المركزية يعني كان هناك حصارين على الإقليم وايضاً الحروب الداخلية إلى مجئ الداعش، وكانت كل هذه الظروف تتطلب زيادة وتنشيط دور القطاع الخاص في مختلف ميادين الحياة الاقتصادية للمجتمع الكوردستاني، وقد تطلب ذلك إصدار الحكومة للتشريعات والقرارات التي تسمح للقطاع الخاص القيام بذلك الدور ليس فقط في الجانب الاقتصادي فحسب، بل السماح له بالاستثمار في كثير من المجالات التي تخدم التنمية الاجتماعية كالتعليم والصحة مثلاً.

- بسبب ظروف الحصار وتدني المستوى المعاشي لغالبية السكان، لا سيما منهم اصحاب الدخل المحدود من موظفي الحكومة، وبسبب السلوك غير السوي لبعض افراد رجال الأعمال كالسعي وراء الربح غير المشروع والتهرب من دفع الظرائب مثلاً، برزت الكثير من الظواهر الاجتماعية والاقتصادية السلبية في المجتمع الكوردستاني كالرشوة والاحتكار والغش ...الخ .
- لغرض تحقيق زيادة فاعلية القطاع الخاص في التنمية الاجتماعية لابد من استقرار السياسات الاقتصادية وتوفير الضمانات اللازمة للقطاع الخاص لضمان استمرارية استثماراته مستقبلاً.
- بالرغم من كل الدعم المادي والمعنوي الذي تقدمه حكومة الإقليم، إلا انه يبقى دون مستوى المطلوب او الطموح لان الحكومة تمتلك الكثير من طرق واساليب الدعم والتشجيع دون أن يعني ذلك اطلاق حرية القطاع الخاص او افساح المجال امامه للاستغلال او الاحتكار .
- ضعف اهتمام أغلبية رجال الاعمال بالجانب الاجتماعي، وانحسار اهتمامه بالجانب الاقتصادي فقط لكونه مصدر الربح الذي يمكن تحقيقه بسرعة.
- قيام رجال الاعمال بالتنمية الاجتماعية تأتي لدوافع دينية في المقام الاول ويليه الدوافع السياسية الحزبية ومن ثم تاتي دوافع سمعة جيدة للمؤسسته .
- نوعية الانشطة التي تقوم بها مؤسسات رجال الاعمال تنوعت بين رعاية الصحية في المقام الأول ، ثم تأتي رعاية أسر فقيرة وفي المقام الأخير تأتي دعم برامج مكافحة الفقر .

12. المصادر

1.12 العربية

1.1.12 الكتب

1. ليلة،علي (1983)، النظرية الاجتماعية المعاصرة، دار المعارف، القاهرة، ط2.
2. بدوي،أحمد زكي (1993)، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان، بيروت.
3. السالوطي،نبيل(1981) ، علم اجتماع التنمية ، دار النهضة العربي، بيروت.
4. حسن،عبد الباسط محمد(1977)، التنمية الاجتماعية ، ط2 ، مكتبة وهبة، القاهرة .

5. التابعي،كمال (1991) ، تغريب العالم الثالث، دراسة نقدية في علم اجتماع التنمية، كتب العربية.
6. احمد،عمرو حسن (2000)، إستراتجيات رجال الاعمال للسيطرة على الضغوط النفسية، مكتبة جزيرة الورد،ط1.
7. بدران،عمرو (2012) ،إستراتيجيات رجال الأعمال للسيطرة على الضغوط النفسية، مكتبة جزيرة الورد – مصر.
8. عويضة، كامل محمد (1996)، دراسات علمية بين علم النفس الاجتماعي والعلوم الاخرى، دار الكتب العلمية ، بيروت .
9. خربوطي،عامر (2018)، ريادة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، منشورات الجامعة الافتراضية السورية.
10. السكارنة، بلال خلف (2008)، الريادة وإدارة منظمات الأعمال، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، الاردن.
11. عبدالفتاح، ناهدة عزالدين (2003)، العمال ورجال الأعمال- تحولات الفرص السياسية في مصر، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، القاهرة .
12. عبدالغني، مصطفى (2004)، لطفي منصور بين الثروة والثورة، مركز دراسات الدول النامية، القاهرة .
13. جيدنز، أنتونيو (2005)، علم الاجتماع، ترجمة فايز الصباغ، الطبعة الرابعة، مركز دراسات الوحدة العربية، المنظمة العربية للترجمة .
14. أشرف محمد دواب ، النظام الاقتصادي مدخل ومنهاج، دار السلام، ط1، 2010،القاهرة.
15. مصطفى زايد (1986)، التنمية الإجتماعية ونمط التعليم الرسمي في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر.
16. وائل محمد محمد العشري، تأثير نشر أخبار جرائم المال العام على صورة رجال الأعمال عند قراءة الصحف في مصر، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الصحافة، كلية الأعلام ، جامعة القاهرة، 2005.
17. لبنى عبدالعزيز صالحين، القطاع الثالث والمسؤولية الاجتماعية(الآفاق والتحديات- الكويت نموذجاً)، ط1، الأمانة العامة للأوقاف، الكويت، 2015.
18. السعيد محمود السعيد عثمان وإسماعيل خالد علي المكاوي، ممارسة العمل التطوعي لدى طلاب الجامعات في مصر " دراسة ميدانية" مجلة كلية التربية ، جامعة الأزهر ، العدد : 185، الجزء الثالث ، يناير 2020.
19. بوعيسي عزة، الفساد وثنائية المال والسلطة- دراسة حالة مصر 2000-2011، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد 6، العدد2، 2020.
20. خالد مصطفى قاسم ،إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الدار الجامعية ، مصر، 2007.

2.1.12 الرسائل الجامعية

1. السعيد،فكرون (2005) ، إستراتيجية التصنيع والتنمية بالمجتمعات النامية، رسالة دكتورا غير منشورة، جامعة منتوري – جزائر .
2. فاطمة،نفيسة (2015)، الملمح السيكولوجي وعلاقته بالدور الاجتماعي والنسق القيمي لدى المرأة الطارقية، دراسة دكتورا، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة باتنة.
3. رمضان، سيد رشاد مصطفى(2014)، الدور الاجتماعي لرجال الأعمال في تنمية المجتمع المحلي، دراسة دكتوراة كلية الأداب جامعة القاهرة ،رسالة غير منشورة.

3.1.12 المصادر العربية الالكترونية

1. حبيبة، زلاقي (2018)، نظرية الدور بين الأصول الاجتماعية والتوظيف في التحليل السياسي مجلة العلوم القانونية والسياسية العدد 17- جانفي.
http://dspace.univ-eloued.dz › xmlui › handle
2. عبدالوهاب، سمير ناصح (2018)، دور رجال الأعمال في الغير الاجتماعي والثقافي بحث ميداني، مجلة كلية الاداب جامعة بور سعيد، العدد الحادي عشر، يناير.
http://srv4.eulc.edu.eg › eulc_v5 › libraries › start › ite..
2. السحيباني،صالح (2009)، المسؤولية الاجتماعية ودورها في مشاركة القطاع الخاص في التنمية: حالة تطبيقية على المملكة العربية السعودية, بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية:تقييم واستشراف, بيروت, الجمهورية اللبنانية, بتاريخ 23-25 مارس .
https://khair.ws › library
3. -عبدالقادر، سلوى السيد(2020)، ثقافة المسؤولية الاجتماعية لرجال الاعمال والتنمية المستدامة، مجلة كلية الآداب للإنسانيات والعلوم الإجتامعية ، مجلد12، العدد 2(يوليو).
https://jfafu.journals.ekb.eg › issue_14216_14287
4. عثمان والمكاوي،محمود السعيد وإسماعيل خالد علي (2020)، ممارسة العمل التطوعي لدى طلاب الجامعات في مصر " دراسة ميدانية" مجلة كلية التربية ، جامعة الأزهر ، العدد : 185، الجزء الثالث ، يناير.
http://search.shamaa.org
5. فهمي الهويدي، في بطلان زواج السلطة بالثروة،جريدة الخليج،16– سبتمبر 2008.
https://www.alkhaleej.ae

2.12 الانكليزية

1. World bank(2005), opportunities and option for governments to promote corporate social responsibility in Europe and central Asia: evidence from Bulgaria Croatia and Romania working paper, march.
2. Castells ,Manuel(200), End of Millennium, Oxford: Blackwell.
3. DAVIS, Keith1(1973), The case for and against business ass í umption of responsibilities, The academy of management Journal.
4. Browne, E. & Millington, K. A. (2015). Social development and human development: Topic guide. Birmingham / Oxford: GSDRC, University of Birmingham / HEART.
5. Abercrombie ,Nicholas(1994), Stephen Hill and Bryan S. Turner, Dictionary Of Sociology, Third Edition, Penguin Books Ltd, Registered Offices: Harmondsworth , Middlesex, England.
6. Theodor son, George A. and Achilles G.(1969), A Modern Dictionary of Sociology, (New York ،Thomas Y. Crowell
7. 41- George A. Theodorson and Achilles G. Theodorson, A Modern Dictionary of Sociology, (New York ،Thomas Y. Crowell Com., 1969).
8. Zappi , G. , Corporate social responsibility in the Italian banking industry :creating value through listening to stakeholders , Corporate Governance,7(4) , 2007